عدد 1 — 12 رمضان 1436 (29 يونيو 2015)

ISSN 2458 - 5785

المملكة المغربية

الجريدة الرسمية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2014 - 2015 : دورة أبريل 2015

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

فهرست

(دورة أبريل 2015)

صفحة

• قرار مشترك لمكتبي مجلس النواب ومجلس المستشارين يتعلق بالجريدة الرسمية للبرلمان..... 2

صفحة

• محضر الجلسة السادسة بعد الألف ليوم الجمعة 20 من جمادى الآخرة 1436 (10 أبريل 2015)..... 3

جدول الأعمال: افتتاح الدورة الربيعية للسنة التشريعية 2014 - 2015.

قرار مشترك

لمكتبي مجلس النواب ومجلس المستشارين

يتعلق بالجريدة الرسمية للبرلمان

- بناء على الدستور، ولاسيما الفصل 68 منه؛

- وبناء على مقتضيات النظامين الداخليين لمجلسي البرلمان؛

- وبناء على مقتضيات القوانين التنظيمية ذات الصلة؛

- وبناء على قرار لجنة التنسيق بين المجلسين القاضي بنشر مداولات كلّ مجلس على حدة في الجريدة الرسمية للبرلمان؛

- وبعد التذكير بالجهود التي قامت بها الأمانة العامة للحكومة والمطبعة الرسمية التابعة لها في السهر على نشر مداولات المجلسين مما حافظ على ذاكرة البرلمان؛

- وبناء على الاتفاق المشترك مع الأمانة العامة للحكومة بخصوص اتخاذ الترتيبات القانونية المترتبة عن هذا الإحداث والتنسيق على المستوى التقني والإداري؛

تقرّر ما يلي:

1) تتولى الجريدة الرسمية للبرلمان نشر مداولات الجلسات العامة بمجلسي النواب والمستشارين وفقا للمقتضيات الواردة في هذا القرار، وتتألف من جزأين:

- الجزء الأول يتعلق بنشر مداولات مجلس النواب؛
- والجزء الثاني يخص نشر مداولات مجلس المستشارين.

2) تصدر هذه النشرات بصفة دورية، مرّة كلّ نصف شهر خلال الدورات البرلمانية، ومرّة في الشهر خارج هذه الدورات، وذلك مع مراعاة صفة الاستعجال التي يقرّها مكتب المجلس المعني خارج الأوقات المحددة؛

3) تنشر المداولات في شكل موحد يتم الاتفاق عليه بين مكتبي المجلسين سواء بالنسبة للواجهة ونوع الخط وحجمه ونظام وقيّاس الفقرات؛

4) تصدر الجريدة الرسمية للبرلمان في نشرات إلكترونية في بوابة موقع كلّ مجلس، ويجوز لكلّ مجلس إصدار نسخة واحدة من كلّ عدد للجريدة الرسمية للبرلمان وتوثيقها لدى المكتبة الوطنية للمملكة المغربية؛

5) يسهر مكتب كلّ مجلس، في نطاق صلاحياته، على التتبع المستمر لنشر محاضر الجلسات وتدبير شؤونها بشريا وتقنيا، والحرص على حسن تطبيق الضوابط القانونية المؤطرة لها سواء مع أعضاء المجلس أو الأطراف الخارجية المعنية؛

6) يتم نشر مداولات كلّ مجلس وفق نظام تسلسلي في الترقيم وبشكل يراعي ترتيب كلّ جلسة على حدة؛

7) تعتبر قابلة للنشر بالجريدة الرسمية وقائع الجلسات العامة المنصوص عليها في الدستور والمعطيات المعبّر عنها صراحة في القوانين التنظيمية والأنظمة الداخلية، وكذا التدخلات المكتوبة والموقعة التي لم يتمكن أصحابها من إلقائها، شريطة أن يتم الإعلان عنها من قبل رئيس الجلسة؛

8) يصدر هذا القرار المشترك في نسختين أصليتين لكلّ منهما نفس الحجية القانونية، ويجب أن يبقى محفوظا لدى إدارة كلّ مجلس؛

9) يعدّل هذا القرار المشترك بمبادرة من رئيس أحد المجلسين ويعرض بعد ذلك على الأجهزة التقريرية؛

10) ينشر هذا القرار المشترك بالجريدة الرسمية للمملكة وبالجريدة الرسمية للبرلمان.

حرّر بالرباط، في: 16 يونيو 2015

راشيد الطالبي العلمي	الدكتور محمد الشيخ بيد الله
رئيس مجلس النواب	رئيس مجلس المستشارين

محضر الجلسة رقم 1006

التاريخ: الجمعة 20 من جمادى الآخرة 1436 هـ (10 أبريل 2015 م)

الرئاسة: المستشار الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس المجلس.

التوقيت: خمس عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الرابعة والدقيقة السابعة والثلاثين بعد الزوال.

جدول الأعمال: افتتاح الدورة الربيعية للسنة التشريعية 2014 - 2015.

المستشار الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

قبل أن نبدأ الجلسة، أدعو المجلس الموقر لقراءة الفاتحة ترحما على روح المرحوم المستشار الحسين أشنكلي الذي فقدناه في الأسبوع الماضي، وعلى أرواح ضحايا الحادثة المفجعة التي وقعت اليوم بجماعة الشبيكة بإقليم طانطان.

الجميع وقوفا:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ. آمين.

سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

السيد الرئيس:

بسم الله الرحمن الرحيم.
السيدة الوزيرة المحترمة،
السادة الوزراء المحترمون،
زملائي السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

طبقا لمقتضيات الفصل 65 من الدستور والمادة السادسة من النظام الداخلي لمجلسنا، نفتتح اليوم بحمد الله وقوته، دورة أبريل للسنة التشريعية 2014-2015.

وهي دورة تأتي في سياق وطني يتسم باستمرار الإصلاحات الكبرى التي يقودها ويرعاها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والتي ما فتئت تنمي وتحصن نموذجنا الديمقراطي التنموي الذي كرس دور بلادنا، كنقطة ارتكاز للأمن والاستقرار في منطقة ملتهبة وظروف قارية ودولية شديدة التعقيد.

وتأتي كذلك هذه الدورة في سياق موسم متسم بالنقاش الجاري حول الترسانة القانونية المؤطرة للاستحقاقات الانتخابية الجماعية الأولى في ظل الدستور الجديد، وخصوصا مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالجهات، الذي يكتسي أهمية بالغة في هندسة جديدة لبنية الدولة وفتح باب المشاركة أمام النخب الجهوية، للمساهمة في تدبير الشأن المحلي وبناء مؤسسات مغرب القرن الواحد والعشرين.

وتعتبر هذه الدورة الأخيرة في عمر ولاية مجلسنا الموقر، وسنقدم في نهايتها حصيلة ما أنجزه المجلس خلال هذه الفترة الطويلة ومساهماته المتعددة في تحصين وتطوير المسار الديمقراطي الذي تشهده بلادنا.

حضرات السادة والسيدات،

لقد تميزت الفترة الفاصلة بين الدورتين، بأنشطة مكثفة لمجلسنا، لعل أهمها تشكيل هياكل المجموعة الموضوعاتية المكلفة بالتهييئ للجلسة السنوية المخصصة لمناقشة وتقييم السياسات العمومية، وذلك تطبيقا للمقتضيات الدستورية الواردة في الفصل 101، وكذلك الواردة في المواد من 264 إلى 269 من النظام الداخلي لمجلسنا.

وفي إطار ثقافة الالتزام والمسؤولية وتكريسها، والمرتبطة بالانتداب البرلماني، فقد عمل مكتب المجلس على تفعيل مقتضيات النظام الداخلي تدريجيا، والمرتبطة بالحد من ظاهرة الغياب، وذلك حرصا من المكتب على تحسين صورة وإشعاع المجلس.

وعلى مستوى اللجن الدائمة، فقد عقدت 15 اجتماعا، تطلب 32 ساعة للدارسة والتصويت على 12 نص قانوني، منها 6 اتفاقيات و5 مشاريع قوانين، وأخص بالذكر منها:

- مشروع قانون رقم 113.12 المتعلق بالهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها؛

- ومشروع قانون رقم 86.14 يقضي بتغيير وتتميم بعض أحكام مجموعة القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية المتعلقة بمكافحة الإرهاب؛

- ومشروع قانون رقم 27.13 يتعلق باستغلال المقالع؛

- ومشروع قانون رقم 127.12 يتعلق بتنظيم مهنة محاسب معتمد وبإحداث المنظمة المهنية للمحاسبين المعتمدين؛

- ومشروع قانون رقم 038.13 بشأن إحداث المدرسة الوطنية العليا للإدارة؛

- كما تمت المصادقة على مشروع مرسوم بقانون 260.15.2 بتغيير وتتميم القانون رقم 97.09 المتعلق بمدونة الانتخابات.

وعلى مستوى العلاقات مع المؤسسات الدستورية وعملا بمقتضيات الدستور وتفعيلا للتوجيهات المولوية السامية وخصوصا الواردة في خطاب افتتاح هذه الدورة، والذي دعا جلالته فيه إلى الحكومة والبرلمان إلى الاستفادة أكثر من الاستشارات والخبرات التي تتوفر عليها هذه المؤسسات.

استمر إذن المكتب في تعامله مع هيئات الحكامة الجيدة والتقنين،

وآخرها طلب إبداء رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بخصوص مشروع قانون استغلال المقالع، وللتذكير فهو عاشر رأي يتوصل به المجلس، ثمانية منها من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي واثنين من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وذلك مساهمة من المجلس في أجرأة مقتضيات الدستور.

وقد شكلت فعلا آراء المجلسين أرضية مهمة في إغناء التعديلات المقدمة من قبل فرق البرلمانية والمجموعات البرلمانية داخل اللجن الدائمة.

وعلى مستوى الدبلوماسية البرلمانية تميزت هذه الفترة بمشاركة المجلس في 19 تظاهرة دولية، أبرزها الجمعية 132 لاتحاد البرلمان الدولي بهانوي، حيث قام الوفد المغربي البرلماني بمجلسيه بتقرير تقديم بند طارئ حول دور الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات الوطنية في ضمان حماية التراث الثقافي الإنساني المستهدف من قبل أعمال التدمير والسلب والنهب التي ترتكبها المجموعات الإرهابية في الشرق الأوسط وفي شمال إفريقيا، وذلك إسهاما منه في مكافحة خطر الإرهاب والذي بات، طبعا، يهدد المنطقة بكاملها.

وعلى هامش هذا الحدث، تم استقبال الوفد البرلماني المغربي من طرف السيد رئيس الجمعية الوطنية الفيتنامية والسيد الأمين العام لاتحاد البرلمان الدولي، إلى جانب عقد لقاءات ثنائية مكثفة مع الوفود المشاركة ولعب دور التنسيق بين المجموعة العربية والمجموعة الإسلامية والمجموعة الإفريقية والبرلمان والبرلمان الأوربي، بالأخص (+12).

هذا بالإضافة إلى زيارة وفد مجلس المستشارين إلى جمهورية كينيا، حيث أجرى الوفد الذي كان لنا شرف ترأسه مباحثات مع كبار المسؤولين، كما حظينا بشرف استقبال من قبل فخامة رئيس الدولة لكينيا السيد اهورو كينياطا (Uhuru KENYATTA).

وتكتسي هذه الزيارة أهميتها لكونها تندرج ضمن التوجه الاستراتيجي الذي رسمه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في سعيه المتواصل لتقوية الشراكة مع أصدقائنا بالقارة السمراء.

كما شارك المجلس في تظاهرة دولية مماثلة منها: منتدى كرونس مونطانا (Crans Montana) بالداخلة، الذي عرف نجاحا باهرا حول موضوع التعاون جنوب-جنوب، والتي نظمت تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة، ومنتدى رؤساء المجالس التشريعية بدول أمريكا الوسطى والكرايبي بكوستاريكا، والورشين حول موضوع «الإرهاب وظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب» المنظمتين من قبل مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب بكل من مالطا وروما والمنتدى الاجتماعي العالمي كذلك بتونس.

واستقبل مجلسنا 23 وفدا أجنبيا، يضم رؤساء برلمانات ومسؤولين حكوميين ودبلوماسيين وشخصيات سياسية رفيعة المستوى، من بينهم السيد رئيس مجلس الشيوخ بجمهورية التشيك الذي زار بلادنا على رأس وفد هام يضم برلمانيين ورجال أعمال كبار بدعوة من مجلسنا، وكذلك السيد رئيس الجمعية الوطنية للكيبيك، والسيد رئيس مجموعة الصداقة الأوروبية-المغربية بالبرلمان الأوروبي والسيدة رئيسة لجنة مراقبة الميزانية بالبرلمان الأوروبي، والسيد رئيس حزب الاتحاد من أجل الجمهورية بموريتانيا، والسيد مقرر لجنة القضايا السياسية والديمقراطية بالجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا المكلف بتقييم الشراكة من أجل الديمقراطية للبرلمان المغربي لدى هذه الجمعية.

وفي سياق الدينامية التي تعرفها الدبلوماسية البرلمانية، تمكن مجلسنا من خلال أعضائه وشعبه من تبوء مواقع متقدمة في مجموعة من الاتحادات والجمعيات البرلمانية الإقليمية والدولية، منها:

- رئاسة الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط؛

- ورئاسة لجنة حوار الحضارات والثقافات باتحاد مجالس دول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

- ونيابة رئاسة مكتب البرلمانيين العالميين للإسكان عن منطقة شمال إفريقيا؛

- ونيابة رئاسة البرلمان العربي.

وقد تم تتويج التنسيق بين مجلسينا بإطلاق بوابة إلكترونية موحدة للبرلمان مع احتفاظ كل مجلس بخصوصيته، وهو ما سيمكن البرلمان ولأول مرة في تاريخه وبتعاون مع الأمانة العامة للحكومة مشكورة من التوفر أولا على الجريدة الرسمية الإلكترونية لمجلسي البرلمان التي يمكن تحميلها من الموقع الإلكتروني الجديد للمجلس، وهو حدث بارز يندرج من جهة في إطار الانتقال التدريجي نحو البرلمان الإلكتروني، ومن جهة أخرى تسهيل الحصول إلى المعلومة.

ويعد هذا العمل ثمرة للتنسيق الفعلي الذي يشدوه البرلمان بمجلسيه تناغما مع مقتضيات الدستور وتطبيقا للتوجهات المولوية السامية في هذا الإطار.

وعلى مستوى العلاقة مع المجتمع المدني، تابع المجلس خلال هذه الفترة مسيرة انفتاحه على محيطه سواء عبر استقباله لعدد كبير من الفعاليات الجمعوية والمدنية، ومن خلال مساهمة الجمعيات في مجموعة من الأنشطة والأيام الدراسية التي نظمتها الفرق البرلمانية مشكورة حول قضايا راهنة أو مرتبطة ببعض مشاريع ومقترحات قوانين قيد الدرس داخل هذا المجلس، وهو ما شجع طبعا شركائنا إلى ولوج أرض هذا المجلس.

وعلى الصعيد الإداري، لابد من الإشادة بالدينامية التي أصبحت تعرفها هياكل إدارة المجلس وإدارات الفرق البرلمانية بعد أجرأة منظام المجلس، كما أن البرنامج الذي سطره مكتب المجلس لتقوية قدرات الموارد البشرية ما فتئ يتعزز يوما بعد يوم.

حضرات السادة والسيدات،

في الختام، ونحن نفتتح هذه الدورة، يطيب لي أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى كافة مكونات المجلس من مكتب ورؤساء الفرق والمجموعات البرلمانية ورؤساء اللجن الدائمة وكافة السيدات والسادة المستشارين المحترمين على عملهم الدؤوب، منوها بالعمل المستمر والمنتظم لمكتب المجلس واللجن البرلمانية الدائمة وبعمل الفرق البرلمانية والمجموعات كذلك التي استمرت في تنظيم ندوات وأيام دراسية حول قضايا ذات أهمية كبرى.

والشكر الموصول للسيد رئيس الحكومة المحترم وكافة أعضاء وعضوات الحكومة المحترمين على تواصلهم وتجاوبهم مع المجلس وأعضائه، كما أتوجه بالشكر لأطر وموظفي مجلسنا الموقر على تفانيهم وتجاوبهم السريع مع متطلبات الدينامية الجديدة التي أفرزها المنظام الجديد للمجلس.

ولا تفوتني هذه المناسبة لأجدد الشكر لممثلي وسائل الإعلام الوطنية السمعية والبصرية والمكتوبة والالكترونية على مواكبتهم ومتابعتهم لأنشطة المجلس ونقلها إلى الرأي العام الوطني والدولي.

وشكرا على حسن إصغائكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رفعت الجلسة.